الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
1 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دانابالا (نائب الرئيس) . . . . . (سري لانكا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ج) التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

(د) الثقافة والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52779 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ديالو (السنغال)، تولى نائب الرئيس، السيد دانابالا (سري لانكا)، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٥

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط** (A/68/259)

(ب) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (A/68/227)

(ج) **التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل** (A/68/265)

(د) **الثقافة والتنمية** (A/68/266)

١ - **السيد رويس** (كولومبيا): قال إن مسألة القضاء على الفقر وتقليل أوجه عدم المساواة لا تزال تشكل التحدي العالمي الأكبر، وتعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى الأخص للبلدان المتوسطة الدخل التي تأوي قرابة ٧٠ في المائة من فقراء العالم وتبدي مستويات عالية لعدم الإنصاف. وأضاف أن البلدان المتوسطة الدخل، على ما حققته من بعض التقدم المهم في السنوات الماضية، لم تترجم ذلك إلى زيادة في معدلات التنمية والرفاه لسكانها. ورأى أن الأغلبية الساحقة من البلدان المتوسطة الدخل أصبحت الآن في مأزق، فهي من جهة تفقد قدرتها التنافسية بالمقارنة بالبلدان منخفضة الدخل، فيما لا تزال من جهة أخرى مفتقرة إلى التكنولوجيا التي تحتاجها للتنافس مع البلدان مرتفعة الدخل.

٢ - وأضاف أن نصيب الفرد من الدخل الذي يُستخدم كمقياس لتصنيف البلدان، لا يكفي لوصف القيود الإنمائية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، ورأى أن ثمة حاجة لإيجاد نهج أعم متعدد الجوانب في هذا المجال.

٣ - واختتم بقوله إن التنمية لا تتمثل فحسب في تحسين مستويات المعيشة، إنما تشمل أيضاً تحقيق النمو الشامل والمستدام الذي يتيح وضع حد للتخلّف المتوطن والتغلب على الانقسامات الهيكلية. وحث على ألا يقتصر التعاون الدولي على القضاء على المستويات العالية للفقر، بل يتصدى أيضاً بشكل عملي للمشاكل الهيكلية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مجالات التنمية.

٤ - **السيد بيرسيفال** (الأرجنتين): وافق على أن نصيب الفرد من الدخل لا يعبر دائماً عن الخصائص التي تنفرد بها مختلف البلدان، وأنه بسبب ذلك يجري إغفال النظر في جوانب مهمة للتنمية البشرية والاجتماعية. ورأى أن أي تعريف منقح للفقر لا بد أن يتخلى عن النموذج المسيطر الحالي الذي يهيمن عليه الطابع الاقتصادي، وأن يعكس أبعاداً أخرى لا تكون مقتصرة على الدخل. ولاحظ ما يترتب على عدم العدالة التوزيعية من آثار تشويهية تبدو واضحة على وجه الخصوص في أمريكا اللاتينية. وحض المجتمع الدولي على ضرورة تجنّب الاعتماد على نهج الصدقات الاجتماعية أو الخلط الخطر بين المعونة الإنسانية والمخططات الأمنية والاستخدام السياسي للمعونة تحت غطاء تمويل التنمية.

٥ - **السيد الشنطة** (ليبيا): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على الاندماج بشكل مستدام في الاقتصاد العالمي. ورأى حاجة لإقامة شراكات دولية فعالة للمساعدة في نقل التكنولوجيا من أجل سد الفجوة التكنولوجية المتواصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأقل نمواً. وأضاف أن البلدان النامية تحتاج إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ومن التكنولوجيا السليمة بيئياً، ولا سيما في مجال الزراعة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دمج السياسات في هذه المجالات. كما يتعين على البلدان النامية أن

تسعى إلى رصد الموارد وإقامة هياكل مؤسسية من أجل تعزيز أثر التكنولوجيا. واختتم بقوله إن إعلان الألفية أغفل دور الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة، وأنه لا بد من تضمين الثقافة في أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - **السيد موروزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن استخدام الموارد الطبيعية لتعزيز التنمية لا بد أن يقوم إلى احترام البيئة ومكافحة عدم المساواة. وطالب بمضاعفة المعارف من أجل القضاء على وجوه التفاوت وتحرير طاقات الموارد البشرية. ودعا إلى لزوم أن يكون تحسين التعاون العلمي والتكنولوجي أحد العناصر الرئيسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - وأضاف أن بلده يعمل على تحديث وتنويع اقتصاده الوطني، ويولي في سبيل ذلك تركيزاً خاصاً للابتكار التكنولوجي وحماية الملكية الثقافية. وقال إن بلده يسعى أيضاً إلى زيادة إنتاجية العمل وتحسين البنية التحتية الأساسية وتحفيز الابتكار.

٨ - **السيد دوس سانتوس** (البرازيل): استهل قائلاً إن أنماط الإنتاج أدت عملياً إلى تحويل كوكب الأرض بأكمله إلى سوق عالمية واحدة، لكن هذه الظاهرة لم تَعُدْ بنفس القدر من الفائدة على كل دولة. ورأى أن قوى السوق لا يمكن بذاتها أن تقدم حلولاً للتحديات المتمثلة في تنامي عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وطالب بوجوب تصدي الهيكل المؤسسي الراهن للحوكمة العالمية لأوجه القصور التي تشوب العولمة، وأن يغنم في الوقت ذاته الفرص والديناميات غير المسبوقة التي تتيحها العولمة، متوسلاً في ذلك جزئياً إعطاء البلدان النامية صوتاً أكبر وتعزيز الجهود الجماعية للمجتمع الدولي. ورأى في زيادة سبُل الحصول على مكاسب العلم والتكنولوجيا إحدى الوسائل المهمة لتعزيز التنمية المستدامة وتعميم فوائد العولمة لتشمل الجميع.

٩ - وأضاف أن البلدان المتوسطة الدخل تحتل منطقة جيدة تتيح لها تخطي الفجوة بين الاقتصادات الصناعية والاقتصادات النامية. وأنه من المهم لذلك مؤازرة سُبل التعاون معها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم داعياً إلى الحرص على عدم تقليل الأهمية التي تكتسيها الثقافة في تعزيز التنمية، والعمل من ثم على المحافظة على التنوع الثقافي وزيادة الوعي بالرابطة القائمة بينه وبين التنوع البيولوجي، فضلاً عن المساهمة التي تقدمها المعارف التقليدية الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - **السيد نيمبي** (جنوب أفريقيا): دعا إلى أن يشكّل العلم والتكنولوجيا التيار الرئيسي لجميع الخطط الإنمائية القائمة للأمم المتحدة، حتى يكون بمقدور البلدان اغتنام الفرص التي تتيحها العولمة والقيام بشكل أفضل بالتصدي لقضايا التنمية المستدامة. وأردف قائلاً إن بلده ملتزم بتعزيز المبادئ التي يقوم إليها التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تشاطر أفضل الممارسات في مجالات العلم والتكنولوجيا، وسياسات الابتكار، ونقل التكنولوجيات والمعارف، وإقامة النُظم الإيكولوجية الابتكارية على الصعيد الإقليمي.

١١ - غير أنه تأسّف لأن حقوق الملكية الفكرية تؤدي بشكل متكرر إلى استبعاد عالم الفقراء من الاستفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية، على الرغم من أن ناس هذا العالم هم أنفسهم الذين تَمُس حاجتهم إلى سبيل الوصول إلى هذه الابتكارات. ودعا الأمم المتحدة إلى تعزيز قيام بيئة دولية تمكينية لا تشكل فيها الملكية الفكرية عائقاً أمام التوزيع العادل للابتكارات ونقل التكنولوجيا.

١٢ - ونوّه إلى أن جنوب أفريقيا صدّقت على ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية، وأنها تعتقد أن الصناعات الإبداعية والثقافية تسهم في بناء الأمة، وتحقيق اللُّحمة الاجتماعية، وكفالة الالتئام الوطني والتنمية الاقتصادية المحلية. وقال إن الاقتصاد

الإبداعي ينطوي على إمكانات توليد الوظائف وتحقيق حصائل تصديرية تقع غالباً خارج نطاق الاقتصاد الرسمي.

١٣ - **السيد إيزيرارين** (المغرب): أشار إلى البند ٢١ (د) من جدول الأعمال ملاحظاً أهمية الإقرار بالتنوع الثقافي كمحرك للتنمية المستدامة والشاملة. ورأى أن احترام التراث والثقافة والبيئة المحلية يمثل جوهر عملية التنمية المستدامة ووسيلة تولي زمامها. وأضاف أن العولمة أحدثت ثورة في سُبل تواصل الناس وأنها عززت ومثّلت في الوقت ذاته تحدياً للتنوع والحوار على الصعيد الثقافي. ورأى ضرورة تدعيم الابتكارات التكنولوجية من أجل تعزيز الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات. وقال إن المغرب شارك في تقديم قراري الجمعية العامة ٦٥/١٧٣ و ٦٧/٢٢٣ بشأن تعزيز السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، ساعياً إلى تشجيع المجتمعات المحلية والسيّاح على حد سواء على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلد واحترامه فضلاً عن احترام وتشجيع الثقافات الأصلية.

١٤ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): قال إن العولمة، وإن كانت تسهم في خلق الثروة، لا تتوزع مكاسبها بالعدل داخل البلدان أو فيما بينها، ولا يزال أغلب سكان العالم يعانون التهميش. وأضاف أنه حيث لا يستطيع أي اقتصاد مهما كانت قوته أن يعمل بمعزل عن الآخرين، لا بد أن تكون الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق ومواءمة الإجراءات التي تتخذها دولها الأعضاء من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. ورأى ضرورة وجود خطة شاملة وعادلة في هذا المجال تتأسس على مبدأ الديمقراطية، وأن يجري أيضاً اختتام جولة الدوحة.

١٥ - واسترسل يقول إن زمبابوي بوسعها أن تحقق معدلات أعلى للنمو إذا تسنى لها الحصول على سعر عادل لسلعها الأساسية. كما أن التطبيق العملي لمبادرة المعونة لصالح التجارة يعين البلدان النامية في التصدي للقيود القائمة على جانب العرض وبناء القدرات، بينما تؤدي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنمية الصادرات والموارد الإنمائية. ونادى إلى عدم استعمال العقوبات الاقتصادية التي تُفرض من طرف واحد لمعاقبة الدول الضعيفة خارج حدود القانون الدولي.

١٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فطالب بضرورة تجسير الفجوة التكنولوجية القائمة وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا. ودعا إلى إعادة النظر في النظام الحالي للملكية الفكرية لضمان سبيل لوصول البلدان النامية إلى المعارف والتكنولوجيات، بما في ذلك إلى الأدوية المنقذة للحياة بأسعار في المتناول، فضلاً عن حماية المعارف التقليدية. كما دعا إلى التصدي لقضية هجرة الأدمغة الأفريقية عن طريق زيادة تنسيق الدعم الدولي وتحسين البنية التحتية. وأشار إلى قطاع الثقافة قائلاً إنه على الرغم من كونه أحد القطاعات سريعة التطور، لا يزال مصدراً إنمائياً غير مستغل في كثير من البلدان، ورأى أن هذا القطاع يمكن أن يسهم في خلق اقتصادات نابضة بالحيوية عن طريق إحداث زيادات مهمة في العائدات الضريبية وتهيئة الوظائف التي تحقق دخولاً جيدة فضلاً عن خلق المؤسسات المستدامة.

١٧ - **السيد موميتا** (اليابان): استهل بالقول إن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم في تكريس الصلات بين العولمة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، متوسلة في ذلك التنسيق المتعدد الأطراف. وأكد التزام اليابان بزيادة تطوير معارفها وتكنولوجياتها ومشاطرتها مع الشركاء الدوليين بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل على وجه الخصوص. وأشار إلى وجود خطط ثنائية يابانية مختلفة لتقديم المساعدة، ومنها خطط تقديم المساعدة التقنية والإعانات والإقراض باليّن، بما يسهم في تدعيم البلدان المتوسطة الدخل.

١٨ - **السيد جاف** (فرنسا): تقدم بالتهنئة إلى بيرو لقيامها مؤخراً بتشكيل فريق أصدقاء الثقافة والتنمية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقال إن فرنسا دأبت على وضع الثقافة في صميم العملية الرامية إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر لأنها تمثل جماع معارف الشعوب ومصدر إبداعها ومستودع طاقتها. فالثقافة تشجع على اللّحمة الوطنية وتشيع السلام الدائم بما تيسره من إمكانيات الحوار مع الثقافات الأخرى، ومنع النزاعات وحماية حقوق الفئات المستضعفة. واستطرد يقول إن الثقافة تعين أيضاً في إرساء سيادة القانون بتعزيزها حرية التعبير وحرية الصحافة والقيَم الديمقراطية الأخرى. والثقافة من ناحية ثالثة تدعم تشييد المدن المستدامة بتشجيعها قيام رابطة أصيلة بين البيئة وحماية التنوع الثقافي. وأخيراً، تنطوي الثقافة على إمكانات وافرة لتحقيق النمو الاقتصادي وعلى الأخص للبلدان النامية والمرأة والشباب. وخلص إلى أن بلده سيقوم، من ثمّ، بإبراز الثقافة كركن رئيسي من أركان سياساته التعاونية.

١٩ - **السيد توبونيوا** (تونغا): لاحظ في البداية الصعوبة التي تواجهها تونغا، وسواها من الدول الجُزريّة الصغيرة النامية على وجه العموم، في دعم عملية التنمية الصناعية وخلق اقتصادات النطاق اللازمة لقطف كل ثمار العولمة. ورأى ضرورة تشجيع الترابط - بوصفه علاقة تكافلية بين الدول من أجل تحقيق منافع متبادلة - سعياً إلى التصدي لهذه المسألة. وأضاف أن العالم ينبغي ألا يقف مكتوف الأيدي مُقراً بما تأتي به العولمة، بل عليه أن يشكلها بصورة تعبر عن مبادئ واحتياجات بعينها. وقال إن تونغا ترى أن التجارة الحرة جانباً مهماً في التنمية، لكنها تعتقد أيضاً أن كفالة سلامة التغذية فيها تشكل تحدياً يفرض عليها أن تنظر بدقة فيما يمكن أن يترتب على التجارة الحرة بالنسبة لاستيراد عدد غير محدد من المواد الغذائية التي قد تنطوي على آثار صحية ضارة.

٢٠ - ومضى يقول إن التغير المناخي يظل بمفرده يشكل التهديد الأكبر لسبل عيش ورفاه سكان منطقة المحيط الهادئ. ولا بد أن يُدرج كموضوع شامل ضمن الأهداف الإنمائية المستدامة وأن تكون المحيطات موضوعاً ذا أولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالطاقة المستدامة أشار إلى إنشاء السجل الإقليمي لبيانات منطقة المحيط الهادئ في مجال توفير الطاقة المستدامة للجميع، باعتباره خطوة في الاتجاه السليم.

٢١ - **السيد زينسو** (بنن): قال إن الجهود الإنمائية التي تتناغم مع السياق الثقافي توفر رابطاً أفضل بين الأهداف والعمليات، وتيسر وجود قدر أكبر من التواؤم مع القيم والظروف والموارد والمهارات المحلية، وتعزز الاستدامة وتشجع حوار الثقافات واحترام التنوع الثقافي. وأضاف أن الثقافة تعين أيضاً على تملّك زمام أمور السياسات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٢ - وشدد على الأهمية الكبيرة التي تولى في المناهج الدراسية في بنن للتوعية الثقافية والتراث الفرانكفوني، وهو ما يتيح لكثير من الجماعات الإثنية المختلفة من السكان التلاقي والتعلّم إحداها من الأخرى. وقال إن الأهمية المتزايدة لصناعة الثقافة في سياق العولمة موضع اعتراف، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على الإمكانيات المتزايدة في مجالي التعبير والنشر المتولدة عن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وطالب بوضع الشروط التي تكفل لجميع البلدان الاستفادة الكاملة من الأصول التكنولوجية الجديدة وتتيح لها من ثمّ تجاوز الفجوة الرقمية.

٢٣ - **السيد الفردان** (البحرين): قال إن المناقشة المواضيعية رفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية التي عقدتها الجمعية العامة بالتعاون مع اليونسكو في البحرين في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أبرزت السُبل التي يمكن بها تعزيز

الثقافة من أجل تشجيع التنمية. وأضاف أن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ تبرز أيضاً قيمة التنوع الثقافي. وأكد أن حكومته تعمل من أجل تشجيع التنوع والتسامح والانفتاح على جميع ثقافات العالم. وقد اختيرت المنامة عاصمة للثقافة العربية في عام ٢٠١٢، كما اختيرت عاصمة للسياحة العربية في عام ٢٠١٣. وجرى في المنامة أيضاً في عام ٢٠١٣ إنشاء المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي بالتعاون مع اليونسكو، لتشجيع تنفيذ اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢. واختتم بقوله إن حكومته ترى ضرورة اتخاذ تدابير محددة من أجل إدماج الثقافة في جميع السياسات والبرامج الثقافية.

٢٤ - **السيد ميسون** (غابون): استهل بالتحذير من أن العولمة المتحللة من القيود والمتجاهلة للترابط، ستتوَّج في نهاية المطاف بطائفة من الأزمات المتعددة الجوانب، ستكون البلدان الفقيرة والبلدان النامية هي ضحاياها الرئيسية. ورأى أن ثمة ضرورة لإصلاح أدوات الحوكمة العالمية بغية إضفاء وجه إنساني أكبر على عملية العولمة، كما أشار إلى أهمية أن يلهم الترابط الوطني قيام قدر أكبر من التضامن والإنصاف واقتسام مسؤوليات مشتركة، وإن تكن متباينة.

٢٥ - ومضى يقول إن تصنيف البلدان المتوسطة الدخل، الذي ينطبق على غابون، يخفي وراءه حقيقة أن كثيراً من هذه البلدان يواجه المشكلات نفسها التي تعاني منها أقل البلدان نمواً من ناحية القضاء على الفقر، والنمو غير العادل، وتفاوت سُبل الحصول على الخدمات الأساسية، وتدهور البيئة، والقصور الذي يعتري البنية التحتية.

٢٦ - وأضاف أن سبيل الوصول غير المتكافئ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينبغي ألا يُترك لقرارات السوق. ولا بد أن يكون العلم والتكنولوجيا ضمن أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد أيضاً من الإقرار بإمكانية إسهام الثقافة في خلق الوظائف، وعلى الأخص في قطاع السياحة وفيما يتصل بالتنمية.

٢٧ - **السيد ويسلدر** (كوستاريكا): حث المجتمع الدولي على التركيز على الأهداف الإنمائية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتغيّر المناخي، وعلى ضعاف السكان في جميع البلدان، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ودعا إلى وضع إطار استراتيجي منفتح وشفاف لتحديد مبادئ وطرائق التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وقال إن هذه الاستراتيجية لا بد أن تتضمن أيضاً خطة عمل مشتركة بين الوكالات تتصدى للقضايا المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

٢٨ - وأضاف أن كوستاريكا تؤمن بأن اتباع عمليات إنمائية شاملة ومستدامة ضروري من أجل تحسين مستويات المعيشة، بحيث تضمن هذه العمليات تقليل التفاوتات وتراعي التغيّر في الأساليب التقليدية للإنتاج والاستهلاك، وتكون في الوقت نفسه حفازة للابتكار والمنافسة والتنوع الاقتصادي.

٢٩ - **السيدة كانجمين** (سنغافورة): شرحت كيف تعيّن على سنغافورة، وهي الدولة الجُزريّة الصغيرة التي لا تملك من الموارد الطبيعية سوى سكانها، أن تنتهج نهجاً عملياً إزاء التنمية وأن تركز على العلم والتكنولوجيا والهندسة وعلوم الرياضيات من أجل بناء مجتمع المعرفة. وقالت إنه جرى الإقرار بأن التكنولوجيا تمثل مضاعِفاً تعليمياً قوياً، وأنه يجب إدماجها في أسس المجتمع لضمان وجود عمليات وفرص للتعلم تمتد على مدى العمر. ولم يكن العلم والتكنولوجيا مجرد أداتين للنمو الاقتصادي، بل كانا أيضاً محركين لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة المتجاوبة ثقافياً والقضاء على الفقر. وأكدت أن بلدها يتعهد، بروح الشراكة العالمية، بمشاطرة تجاربه الإنمائية مع الدول الأخرى على نحو ما يعكسه برنامج سنغافورة للتعاون.

٣٠ - **السيدة الحديد** (الأردن): قالت إن البلدان المتوسطة الدخل، بالنظر إلى وزنها الديمغرافي والاقتصادي، تعتبر محركاً رئيسياً للإجراءات المتخذة في مجالات حماية البيئة وتحقيق الأمن

الغذائي والمائي والتجارة الدولية. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ استضاف بلدها الاجتماع التحضيري للمؤتمر الرفيع المستوى للدول المتوسطة الدخل الذي عُقد في سان خوسيه بكوستاريكا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقالت إن الاجتماع استكشف منظور البلدان العربية المتوسطة الدخل في صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١ - واسترسلت قائلة إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ تلفت الانتباه إلى دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية والنمو. وأضافت أن بلدها يستضيف المركز الإقليمي للتكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الذي يستهدف تطوير التكنولوجيا ونقلها وتعزيزها في المنطقة، إضافة إلى تحديد الإطار القانوني والتجاري لتطبيق التكنولوجيا. واختتمت بالتأكيد على الأهمية التي يوليها وفدها لتشجيع شراكات التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من أجل تحقيق تقارب الثقافات وكفالة اندماج جميع المجتمعات في الاقتصاد العالمي.

٣٢ - **السيد محمد بور فيرامي** (جمهورية إيران الإسلامية): استهل بالتأكيد على الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم جهود التنمية الوطنية. وقال إن المبادئ الواردة في إعلان الألفية، بما فيها مبادئ التضامن، وعدم التدخل، والمسؤوليات والقدرات المشتركة والمتباينة، والحق في التنمية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة التوزيعية، لا تزال وثيقة الصلة بمسألة إدارة العولمة. ولاحظ الحاجة إلى إعادة تحديد الوضعية الاستراتيجية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل. وأن الحوار العالمي بشأن العولمة والترابط يحتاج إلى أن يجري في محافل عالمية تتاح فيها فرصة الاستماع إلى أصوات الجميع.

٣٣ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن العولمة أسفرت عن درجة غير مسبوقة من الترابط، وأتاحت سبيلاً وفرصاً خارج الحدود، ومكّنت النشر السريع للتكنولوجيا وزادت من تحركات الناس ورأس المال، لكنها أدت أيضاً إلى مفاقمة وجوه عدم المساواة وعلى الأخص من خلال الانتشار غير المتكافئ للتكنولوجيا وزيادة الضعف إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية. وأضاف أن التصدي للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل ينطوي بالذات على تحديات، لأن استخدام نصيب الفرد من الدخل لقياس التنمية يطمس الصعوبات المستديمة المتفردة والمتنوعة التي تواجه هذه البلدان. وطلب بضرورة أن يجري أيضاً إيلاء النظر للمسائل المتعلقة بتوزيع الدخل، ومستويات الفقر، وعجز القدرات، والتحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان متوسطة الدخل في مجالات من قبيل الإنتاجية والابتكار والبنية التحتية والمدخرات والاستثمار والتعليم والجنسانية وحماية البيئة.

٣٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إنه لا يمكن، ولا ينبغي، التحجج بالثقافة كذريعة للتعدي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ورأى أن التنوع الثقافي يؤدي بالطبيعة إلى نشوء سُبل مختلفة للتنمية. ولاحظ أن هناك تقليلا من قيمة الصناعات الثقافية والإبداعية من منظور مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعلى الأخص من خلال السياحة والرياضة والترفيه.

٣٥ - **السيد غاوماكوي** (بوتسوانا): وافق على أن التصنيف العام للبلدان المتوسطة الدخل يخفي وراءه جيوباً من الفقر وفجوات خطيرة في معدلات الإنجاز العام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعاني تحديات مرتبطة بالفقر وسُبل الحصول على الخدمات الصحية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، ونقص التغذية وارتفاع معدلات البطالة وقلة توافر التعليم الجيد النوعية. ومن هنا رأى أن وجود خطة مشتركة بين الوكالات يمكن أن يمثّل النهج الأفضل للاستجابة لاحتياجات هذه البلدان، والتصدي لمسائل نقل التكنولوجيا وتوفير

المساعدة المالية وبناء الطاقات الإنتاجية بغية زيادة قدرتها التنافسية وزيادة دورها ومساهمتها في الاقتصاد العالمي.

٣٦ - **السيدة دالي** (تونس): لاحظت المفارقة التي ينطوي عليها عالم اليوم: فلم يحدث أن راكمت البشرية مثل هذه الثروة كمّاً وكيفاً، ولم يحدث أيضاً أن وُجد مثل هذا القطاع الهائل من البشر يعيش مهمّشاً ومحروماً من ثراء العالم. وقالت إن استمرار وجود الفقر ظاهرة صادمة، أخلاقياً واجتماعياً - اقتصادياً. كما أنها تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية، وتهدد الصحة العامة والبيئة على الصعيد العالمي. ودعت المجتمع الدولي من ثمّ إلى التركيز على مسألتي الفقر والبطالة معتمداً في ذلك على مبدأ الترابط.

٣٧ - وأضافت أن بلدها أجرى عدداً من الإصلاحات لتشجيع خلق الوظائف، وتعزيز الاستثمار والتنمية الإقليمية، وتقديم المساعدة الاجتماعية والمالية للطبقات الأشد ضعفاً. ولاحظت أن عملية التحول الديمقراطي في تونس لا تزال عسيرة حتى الآن، غير أن التاريخ يدل على أن مثل هذه التحولات تكون مصحوبة عادةً بتحديات اقتصادية واجتماعية، ومن ثم رأت أن التعاون والتضامن مع الشركاء العالميين مهم من أجل بناء الديمقراطية وضمان تحقيق التشغيل الكامل وتوفير العمل اللائق للجميع.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٧:١٠